

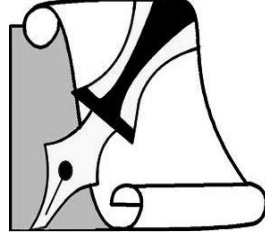


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

نتنياهو هو يُطلق يد اليمين الفاشي للضم في الضفة الغربية ومسؤولون صهاينة يحذرون من انهيار إدارة الصراع مع الفلسطينيين

من يراقب المشهد الإسرائيلي هذه الأيام، يدرك سريعاً أن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية مقبلة على انفجار كبير، مع اندلاع مواجهة سيفتعلها ويقودها أنصار اليمين الفاشي الذين استلموا السلطة، وستكون مختلفة عما عرفناه، وخاصة في أراضي الـ48، خصوصاً بعد الاتفاقيات الائتلافية التي أبرمها حزب "الليكود" ورئيسه المقبل للحكومة، بنيامين نتنياهو، مع حزب "عوتسما يهوديت" برئاسة إيتمار بن غفير، وحزب "الصهيونية الدينية" برئاسة بتسلئيل سموتريتش، وتوليها وأعضاء من حزبيهما وزارات سيادية مؤثرة وفعالة على أرض الواقع، سيما مع منح بن غفير وزارة الأمن القومي بصلاحيات واسعة، ومن بينها تبعية وحدات "حرس الحدود" في الضفة الغربية المحتلة لوزارته، وشرعنة المستوطنات.

ما هي الصلاحيات التي منحت لبن غفير؟ وما هي الأخطار المترتبة عن هكذا خطوة؟

في الواقع، تشمل الأهداف الرئيسية للوزير بن غفير - الأيقونة الجديدة للقوى اليمينية والفاشية والنخب الشعبوية الجديدة في إسرائيل - من وراء حصوله على هذه الحقبة الوزارية الجديدة، بعد توسيع صلاحياته كوزير للأمن القومي، (وهي تسمية جديدة تشمل أيضاً إعطاءه صلاحيات واسعة كوزير للشرطة)، إقامة ميليشيات مسلحة من المواطنين اليهود "حرس وطني" وجوهرها إعادة الأمن، و"تأديب" المواطنين العرب، وخاصة في النقب والمدن المختلطة، ووضعهم في مكانهم الطبيعي، وتعليمهم من هو "صاحب البيت هنا!"

أكثر من ذلك، تم منح الوزير بن غفير الفاشي، صلاحيات مباشرة على قوات "حرس الحدود" في مناطق الضفة الغربية التي كانت تابعة حصرياً لقائد الجيش؛ إضافة إلى صلاحيات تفعيل "الشرطة الخضراء" و"الدوريات الخضراء" التي تلاحق بدو النقب؛ والأهم نقل صلاحيات "وحدة التنفيذ للأراضي والبناء غير القانوني" التي تنشط أساساً في القرى والتجمعات العربية لصلاحياته أيضاً.

أما الأخطر، فهو أن بن غفير (طلب ضمن الاتفاق) تغيير أنظمة إطلاق النار وأمور أخرى، شملت أكثر من 180 مطلباً لم يُعلن عنها؛ ومما تسرّب منها، تشريع قانون الغلبة، بحيث يتم تحديد صلاحيات المحكمة العليا وتقييد نشاطها القضائي.

وماذا عن المكاسب التي حصل عليها حزب "الصهيونية الدينية" بقيادة سموتريتش؟

يتبين من الاتفاق الائتلافي بين حزبي الليكود والصهيونية الدينية، الذي تم التوصل إليه في 1 كانون الأول الجاري، أن الحكومة الإسرائيلية لا تأبه بالتحذيرات الأميركية بأن خطوات إسرائيلية أحادية الجانب في الضفة الغربية ستلحق ضرراً بالتعاون الأمني بين واشنطن وتل أبيب.

فهذا الاتفاق يقضي بأن يُعيّن حزب الصهيونية الدينية، برئاسة بتسلئيل سموتريتش، وزيراً في وزارة الأمن، ويكون مسؤولاً عن "الإدارة المدنية" للاحتلال، ووحدة منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية، وهما وحدتان تابعتان لجيش الاحتلال الإسرائيلي.

من هنا، ليس واضحاً كيف ستكون العلاقة مع الوجدتين بعد أن يتولّى وزير من حزب سموتريتش المسؤولية عنهما، كون الأخير أحد أبرز عناصر اليمين الإسرائيلي المتطرف، ويمثّل المستوطنين، ويدافع عن مصالحهم في توسيع الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

ورغم أن سموتريتش لن يكون الوزير المباشر المسؤول عن هاتين الوجدتين، إلا أنه هو الذي سيوجّه الوزير من حزبه، الذي سيعيّن في وزارة الأمن.

وفي هذا الإطار، يُتَوَقَّع أن يعمل سموتريتش لتنفيذ مصالح المستوطنين وتوسيع المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين، في موازاة "خندق التخطيط والبناء" في القرى والبلدات الفلسطينية في المناطق "ج"؛ وذلك لأن "الإدارة المدنية" هي المسؤولة فعلياً عن إنفاذ قوانين الاحتلال في المناطق "ج". ويتوقع أن ينفذ حزب الصهيونية الدينية عمليات هدم بيوت بشكل واسع جداً، بزعم أن بناءها تمّ بدون تصاريح. وإلى جانب ذلك، توسيع سياسة إسرائيل الحالية بالامتناع عن إصدار تصاريح بناء.

وبحسب الاتفاق، فإن سموتريتش، أو أيّ وزير آخر من "الصهيونية الدينية"، سيكون للمرة الأولى، المسؤول عن تعيين منسّق أعمال الحكومة في الضفة الغربية ورئيس الإدارة المدنية، بشرط مصادقة الحكومة على التعيين، وهي صلاحيات كانت حتى الآن في يد وزير الأمن. كما ينص الاتفاق على أن سموتريتش سيحصل على المسؤولية الكاملة عن كل مناطق عمل المنسّق والإدارة المدنية.

ويشمل الاتفاق أيضاً، تغيير قانون أساس الحكومة، بهدف قوننة الترتيب الجديد "وزير في الوزارة"، وإقامة إدارة خاصة داخل وزارة الأمن، تعمل كوحدة مستقلة على جميع الصعد، وتكون تحت مسؤولية سموتريتش أو وزير من طرفه، وفيها 12 وظيفة، من ضمنها وظيفة رئيس الإدارة (مدير عام وزارة) الذي يعينه الوزير.

كذلك ينص الاتفاق على تخصيص سبع وظائف لمستشارين قضائيين لوحدة الضفة الغربية داخل وزارة الأمن، الذين يتركّز عملهم في إدارة المستوطنات ومناطق عمل الوزير في وزارة الأمن.

ومن ضمن بنود الاتفاق، أن تنتياهو سيكون رئيس اللجنة الوزارية لشؤون المستوطنات، وسيكون سموتريتش القائم الوحيد بأعماله. بالإضافة إلى ذلك، جرى الاتفاق على تسوية المشروع الذي بدأ في الكنيست الـ20، والقاضي بتعديل أوامر القيادة العسكرية بما يتلاءم مع حاجات الأمن في الضفة الغربية، على أن يكون في يد سموتريتش، أو وزير من طرفه؛ كذلك سيتم تخصيص ثلاث وظائف لمستشارين قضائيين، تستعملهم الإدارة الخاصة بالاستيطان.

اللافت أن هذا التعيين يعدّ تغييراً في مفهوم أعمال الحكومة في المناطق (المحتلة) في كلّ ما يتعلق بالجانب المدني. إذ سيكون بإمكان الوزير المعين تسريع إجراءات متعلقة بالأراضي في البؤرة الاستيطانية العشوائية، وإخضاع قوانين ومراسيم وملاءمة القوانين الإسرائيلية، بحيث تسري على المستوطنات؛ وعملياً البدء بإجراءات نقل الوظائف المدنية إلى الوزارات"، ما يعني خطوات لتنفيذ ضم فعلي لمناطق في الضفة الغربية إلى الكيان.

وتعليقاً على ذلك، قال ضابط إسرائيلي كبير إنه "إذا نفذ الوزير المعين فعلاً خطوات من خلال الإدارة المدنية بعد تجميدها لسنوات، فإن هذا سيكون التغيير الأكثر دراماتيكية في الضفة منذ العام 1967". على المقلب الآخر، إن من شأن هذه الخطوة أن تضع علاقات الحكومة التي يتوقع أن يشكلها نتنهاو مع المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أمام اختبار.

فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يُجريان اتصالات وثيقة مع هاتين الوحدتين المسؤولتين عن إدارة الاحتلال في الضفة، وخاصة في المناطق "ج". كما يُجري المجتمع الدولي اتصالات يومية مع وحدة منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الضفة، من أجل تنسيق خطوات مدنية لمصلحة الفلسطينيين.

ومع أن الإدارة الأميركية تدّعي أنها مارست ضغوطاً على نتنهاو من أجل منع تعيين سموتريتش وزيراً للأمن؛ لكن تعيين وزير من حزبه في وزارة الأمن، ويكون مسؤولاً عن هاتين الوحدتين يعني أنه سيكون مسؤولاً عن قضايا حساسة جداً بالنسبة للأميركيين والأوروبيين.

وهل سيُسرع اتفاق نتنهاو سموتريتش مخطط ضم الضفة الغربية؟

وجّهت أجهزة الأمن الإسرائيلية انتقادات شديدة للهجة للاتفاق الائتلافي، والذي يعطي سموتريتش صلاحية تحديد سياسات الاحتلال في الضفة الغربية، الأمر الذي كان متروكاً لتقديرات رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ووزير الأمن.

وتبعاً لذلك، حذرت جهات أمنية إسرائيلية من زعزعة الاستقرار النسبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن الضم الزاحف، بسبب هذه الصلاحيات بيد جهات استيطانية؛ كما نبّهت من تفاقم العنصرية والظلامية.

أولى التحذيرات جاءت من رئيس سابق لشعبة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية، وهو العميد عميت ساعر، الذي أكد في المؤتمر الشتائي لمعهد غازيت في تل أبيب (معهد مختص بالدراسات الاستخباراتية)، أنه للمرة الأولى يلاحظ بداية انهيار عملية "إدارة النزاع" مع الفلسطينيين، لافتاً الانتباه إلى أن الجمهور الفلسطيني غير مهتم بزعامته، ولا يعرف كيف يصل إلى زعيم يحقق هدفه الوطني.

ينطلق العميد ساعر في رؤيته بأنّ من يعتقد أن الفلسطينيين تخلّوا عن هدفهم الوطني، مخطئ؛ فهم لم يتخلّوا عنه. فالسلطة الفلسطينية، برأيه، تفقد حافزها وشرعيتها. كما تطرّق إلى موضوع "عرين الأسود"، مؤكداً أنهم شباب وُلدوا بعد الانتفاضة الثانية، ويرفضون كل شيء، سواء السلطة أو "حماس"؛ وهم يشعرون بالغضب، ويريدون نشر قصصهم في "التيك توك".

وأشار إلى أن ما يُقلقه هو مئات الشبان الفلسطينيين الذين يرمون الحجارة، كل ليلة تقريباً، على الجيش الإسرائيلي، أكثر من المسلّحين، بسبب الغضب الذي يعبرون عنه. ورأى أن غزة تحديداً هي الآن في وضع مستقر نسبياً، وأن دخول عمّال من غزة إلى إسرائيل للعمل أحدث تغييراً عميقاً، لأنه بات لديهم ما يخسرونه، معتبراً أن الضفة الغربية وإيران تشكّلان المصدرين الأساسيين للتهديد لإسرائيل في السنة الحالية. وتابع: "في ترجيح قيادة المنطقة الوسطى في الجيش، أن عجز الأجهزة الأمنية الفلسطينية عن فرض الأمن في شمال الضفة، وبالأساس في جنين، يعبر عن "اليوم التالي ما بعد أبو مازن".

وكشف أن مجموعات مسلّحة من "فتح" نفسها، وليس من "حماس"، أو "الجهاد الإسلامي"، تقيم معسكرات ونقاط سيطرة، وتتبادل إطلاق النار مع الجيش الإسرائيلي، في كل ليلة تقريباً؛ بالإضافة إلى

الارتفاع الكبير في هذه السنة في حوادث إطلاق النار من جانب المسلّحين الفلسطينيين، والذي وصل إلى 300 حادثة".

وماذا يقول باحثون صهاينة آخرون عن الضم؟

في الحقيقة، دفع هذا الاتفاق النخب الصهيونية إلى رفع الصوت عالياً بسبب خطورته وتداعياته المستقبلية على إسرائيل ذاتها. وفي هذا السياق أكد أربعة باحثين ومعلّقين إسرائيليين أن نص الاتفاق يستبطن ضمّاً فعلياً لأراضٍ فلسطينية.

واستذكر هؤلاء الباحثون - في مقال مشترك لكلٍ من رونيت لفين-شانور، محاضرة في كلية الحقوق في جامعة ريخمان، وسابقاً مساعدة المستشار القانوني في الضفة الغربية؛ الدكتورة ياعل برده، محاضرة في الجامعة العبرية؛ الدكتورة تمار مجيدو، محاضرة في القانون في المركز؛ البروفيسور إيتمار مان، محاضر في كلية القانون في جامعة حيفا - أن إسرائيل في حزيران 1967 ضمتّ الشطر الشرقي من القدس المحتلة بأمرٍ يحدّد نقاط ترسيم يطبّق فيها قانون الدولة وإدارتها.

وأشاروا إلى أنه عشية الضم، بلّغ وزير القضاء الحكومة أنه طلب من رؤساء تحرير الصحف إبقاء الأمر طيّ الكتمان وعدم نشره. وذكر الوزير أن جميع الصحافيين "وافقوا على عدم إثارة ضجة كبيرة حول الأمر، باستثناء رئيس تحرير واحد اعتبر أن إبقاء الأمر طيّ الكتمان أمر منافٍ للديمقراطية. وعندما نُشر الخبر، لأنه لم يكن هناك من مفر، وقفت إسرائيل ضد العالم، وادّعت أن هذا ليس ضمّاً. وتابع هؤلاء الأكاديميون: "في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، كتب وزير الخارجية الإسرائيلي أن مصطلح "ضم" ليس في مكانه: فالإجراءات المتخذة تتعلق بتوحيد المدينة على المستويين الإداري والبلدي، وتوفّر أساساً قانونياً لحماية الأماكن المقدسة!"

وأوضحوا أن "هذا كان ضمّاً منكرّاً وخفياً، ويتطلع إلى أن يبقى سراً. والآن، نحن نشهد النسخة 2023 من الضم، والتي تختبئ في إشارات صغيرة في الاتفاق الائتلافي بين الليكود وحزب الصهيونية الدينية".

ونبّهوا إلى أن ضمّ المناطق الفلسطينية إلى إسرائيل لن يجري علناً، على الرغم من التصريحات العالية بشأن أهمية هذه المناطق الإستراتيجية والوطنية والتاريخية. وبرأيهم، الضمّ سيُدفن في وثائق بيروقراطية، وفي تغييرات تنظيمية قد تبدو للوهلة الأولى غير ذات أهمية، ومن خلال إضعاف حراس الدولة، بواسطة توجيهات إدارية وقرارات أمر واقع تصبح روتينية.

وما يجدر التوقف عنده، هو أن الاتفاق الائتلافي، وفقاً لرؤيتهم، هو ضمّ مشروع بالقانون للمناطق الفلسطينية، وعلى نيّة البدء بتطبيق نظام الأبرتهاید ضد السكان الفلسطينيين. واعتبروا أن هذا هو مغزى نقل الصلاحيات الإدارية والتنظيمية، التي تضمّنها الاتفاق، إلى المستوى السياسي، وإلغاء الصفة المستقلة للمستشار القانوني في ما يتعلق بالمناطق الفلسطينية في النيابة العامة العسكرية والنيابة العامة للدولة، وخضوعها مباشرة للمستوى السياسي، وإنشاء آلية مستقلة للمستوطنات، من دون أيّ إشارة إلى الوضع المدني للفلسطينيين.

ولفت الباحثون الإسرائيليون الأربعة، إلى أنه هناك عدة أمور تدلّ على الضمّ: أبرزها، أنه بموجب الاتفاق الائتلافي، سيجري تمويل وتنفيذ خطة انتقائية وشخصية لتطبيق قوانين الكنيست على الضفة الغربية، بواسطة آلية رسمية، بأوامر من قائد المنطقة؛ وأشاروا إلى أنه صحيح أن القائد العام للمنطقة هو الذي سيوقع هذه الأوامر على مضمّن؛ لكن من يأمره بذلك هو الوزير المعيّن من حزب الصهيونية الدينية، وبالتنسيق مع عمل الإدارة المدنية للمستوطنات، والتي ستنشأ تحت إمرته.

وبهذه الطريقة، فإن الصلاحيات الجوهرية لسنّ تشريعات في المنطقة ستكون بأكملها في يد السلطة السياسية- التنفيذية، ولن تكون في يد القائد العسكري، ولن يكون الكنيست هو المسؤول عن سنّ القوانين في المنطقة. معنى ذلك تطبيق قوانين أساس حكومية مباشرة، من دون العودة إلى البرلمان، ووفقاً لوجهة نظر الهيئة المسؤولة عن المستوطنات اليهودية".

بالإضافة إلى ذلك، يلغي الاتفاق الائتلافي، بنظرهم، المكانة الخاصة لوحدة المستشار القانوني في مناطق الضفة الغربية. وهذه الوحدة عملت عشرات السنوات ضمن إطار النيابة العامة العسكرية، وهي تقدّم استشارة قانونية مستقلة للقائد العسكري للمنطقة، ولرئيس الإدارة المدنية.

وعليه، بحسب هذه النخب، من الآن فصاعداً، لن يقف أحد في طريق المستوى السياسي الذي لا يعتبر نفسه مُلزماً بقوانين الاحتلال، ولا بالدفاع عن حقوق السكان الخاضعين للاحتلال - أي الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وما هو موقف المستوطنين من هذا الاتفاق؟

عبر قادة المستوطنين العنصريين عن رضاهم من الصلاحيات التي حصل عليها سموتريتش، من وزارة الأمن الإسرائيلية، حيث قال رئيس مجلس مستوطنة "كدوميم"، حنانئيل دورني، إن نقل المسؤولية عن الوجدتين العسكريتين إلى سموتريتش "خطوة ممتازة. ويوجد فرق كبير بين وجود هذه الصلاحيات بأيدي نتتياهو وبين نقلها من خلال تشريعات منظمة إلى أيدي سموتريتش. فهناك قضايا بارزة مطروحة، بينها البناء وعقد اجتماعات لجان البناء في الإدارة المدنية والصراع ضد البناء (في القرى الفلسطينية) في المناطق ج؛ وهذا كان عجز وزير الأمن. وأنا أرحب بنقل هذه الصلاحيات إلى مسؤولية سموتريتش."

على خط مواز، أوضح رئيس مجلس مستوطنة "كارني شومرون"، يغال لاهاف، أن "الجميع يجب أن يكونوا راضين من ذلك. أخيراً جاء شخص وقال إنه يريد أن يكون وزيراً مدنياً وليس عسكرياً".

وكيف ستتعاوى الإدارة الأمريكية مع الوزراء الفاشيين؟

من المتوقع أن لا تعارض الإدارة الأمريكية مخططات توسيع الاستيطان التي اتفق عليها نتتياهو مع بن غفير وسموتريتش، خصوصاً وأن السفير الأميركي في إسرائيل، توماس نايدس، قد حذّر من أي محاولة لضم مناطق في الضفة.

فنتتياهو كان تعهد بتجميد عمليات ضم حتى العام 2024 على الأقل، والذي ستجري فيه انتخابات الرئاسة الأميركية. كما أن البيت الأبيض يفضل الحفاظ على الهدوء وعدم الانشغال بتفجّر مواجهات عنيفة وكبيرة.

ولكن مع ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية المقبلة اليمينية المتطرفة ستعمل الى نزع فتيل المواجهة مع واشنطن، من خلال الموافقة على طلبات معينة من جانب الولايات المتحدة لتحسين حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية.

الخلاصة:

إذا باشرت "إسرائيل" المسار المذكور آنفاً، فهو قد يؤدي في المستقبل إلى مواجهة مع الفلسطينيين، ويرفع من حدة الإرهاب الصهيوني، ويدفع في اتجاهات لا يمكن العودة عنها.

فمن الواضح أن النخب الصهيونية الجديدة، والمتمثلة بين غير وسموترتش، لا تميّز بين مواطن فلسطيني داخل الكيان وبين فلسطيني يعيش في الضفة الغربية تحت الاحتلال؛ فكلاهما عدو عليه أن يخضع صاغراً لإملاءات "صاحب البيت".

وأكثر من ذلك، لطالما حاولت "إسرائيل" تقسيم الشعب الفلسطيني إلى فئات تحت مسميات مختلفة وهويات بألوان مختلفة، لتشتيته وتذويبه وتفريق صفوفه وأدواته؛ هذا مواطن، وذاك مقيم، وهذا مع تصريح، وذاك بدون تصريح، وهذا منطقة ع، وذاك ج.. إلخ. فيما بن غفير يعلن من هو العدو، وهو لا يستثني أحداً جغرافياً؛ وقد حصل ضمن وزارته على صلاحيات واسعة لمحاربة "أعداء إسرائيل" ما بين النهر والبحر.

من هنا، يجب على الجميع التصدي للمشروع الصهيوني الجديد، من خلال بناء قيادة فلسطينية عليا، تمتلك رؤية مقاومة ثاقبة وأدوات عمل محلية ودولية مناسبة.